

Distr.
GENERAL

A/53/390/Add.1
15 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية في أفريقيا:
دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى أفريقيا

تقرير مرحلي من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٦- ١	أولا - مقدمة
٣	١٢- ٧	ثانيا - الادخار والاستثمار
٥	٣٣-١٣	ثالثا - الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بتدفقات الموارد
٨	٢٦-١٨	ألف - التدفقات الرسمية
١٣	٣٣-٢٧	باء - التدفقات الخاصة
١٥	٤١-٣٤	رابعا - طرق ووسائل تعزيز تدفقات الموارد إلى أفريقيا
١٥	٣٥	ألف - الجهود الوطنية من أجل تعبئة الموارد
١٦	٣٦	باء - تخفيض الديون
١٧	٣٨-٣٧	جيم - بلوغ الأهداف المحددة للمعونة وتحسين تنسيق المعونة
١٧	٤١-٣٩	دال - التدفقات الخاصة
١٨	٤٦-٤٢	خامسا - الخلاصة



أولا - مقدمة

١ - لا تزال حاجة أفريقيا إلى تعبئة موارد إضافية حاجة مهمة وعاجلة بنفس القدر الذي كانت عليه حين اعتمدت الجمعية العامة، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي الواقع أنه توجد عدة أسباب تجعل الحاجة إلى ذلك ومدى عجزتها أكبر من أي وقت مضى مع إقبال أفريقيا على دخول الألفية الجديدة. فمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لم يبلغ بعد النسبة المستهدفة في إطار برنامج العمل الجديد وهي ٦ في المائة، فضلا عن أنه يقل بكثير عن معدل النمو الذي يزعم بعض خبراء التنمية أنه لازم للحد من الفقر بقدر ملموس في أفريقيا، والذي يتراوح من ٨ إلى ٩ في المائة.

٢ - وبعد فترة من النمو السلبي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الثمانينات وأوائل التسعينات، أخذت أفريقيا كمجموعة، وعدد من فرادى البلدان الأفريقية، تسجل بصورة متسقة على مدى السنوات الأربع الماضية معدلا إيجابيا، وإن كان صغيرا، للنمو في الدخول الفردية الحقيقية. بيد أن هذا الانتعاش يتسم بالهشاشة ولا يمكن أن يستديم بمستويات الاستثمار الراهنة. ومن ثم فإن مجرد الحفاظ على المعدل الحالي للنمو الاقتصادي يستلزم زيادة معدلات الاستثمار في أفريقيا إلى ما يجاوز المعدل الحالي الذي يتراوح بين ١٩ و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣ - وفي حين أن الحاجة إلى الاستثمار آخذة في الازدياد، لا يزال معدل الادخار المحلي في أفريقيا راكدا عند مستوى يتراوح من ١٦ إلى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على نحو يعكس في المقام الأول انخفاض النزعة إلى الادخار بسبب انخفاض مستوى الدخول، حيث أنها لا تضي حتى بأبسط الاحتياجات الأساسية لعدد هائل من البشر. وهناك جزء من هذه المدخرات لا بد من توجيهه إلى الوفاء بالتزامات أفريقيا من الديون الخارجية وبالتالي فإنه غير متاح للاستثمار المحلي. وفي الوقت نفسه، لم تزد تدفقات الموارد الصافية التجميعة إلى أفريقيا طوال السنوات الخمس الماضية بقدر يسد الفجوة المتزايدة بين احتياجات الاستثمار والمدخرات المحلية.

٤ - ومن الأمور غير المشجعة الوضع الذي توجد عليه حصة أفريقيا من مجموع تدفقات الموارد الصافية، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية. فعلى سبيل المثال، انخفضت حصة أفريقيا من مجموع تدفقات الموارد التجميعة الصافية إلى البلدان النامية من ١٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٦. وبالمثل، انخفضت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تدفقات الموارد التجميعة الصافية أيضا من ١١,٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى أدنى مستوى لها وهو ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٦، ثم ازدادت زيادة ضئيلة فقط إلى ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٧.

٥ - ولا يمكن تدبير الموارد الإضافية اللازمة للتنمية في أفريقيا من المصادر المحلية وحدها بل يلزم تكملتها بتدفقات خارجية. وبالنظر إلى صعوبات خدمة الديون التي تواجهها البلدان الأفريقية، فإنه لا بد لهذه

البلدان من أن تعتمد على التدفقات غير المنشئة للديون، وبخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن من المرجح أن تظل التدفقات الرأسمالية الخاصة ضئيلة في السنوات القريبة التالية، ومن ثم فإن هناك بلدانا أفريقية كثيرة لا بد لها من أن تستمر في الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها المصدر الخارجي الرئيسي للتمويل. وهذا مؤداه أن البلدان الصناعية ينبغي ألا تزيد فحسب من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أفريقيا بل أن تتخذ أيضا جميع التدابير الممكنة لجعل تلك المساعدة قابلة للتنبؤ ومتسمة بالاستقرار.

٦ - وهذا التقرير مقدم على سبيل المتابعة لتقرير الأمين العام المعنون "تعبئة موارد إضافية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا: دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى أفريقيا" (A/48/336، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣). وبناء على التطورات الاقتصادية والمالية الأخيرة في أفريقيا، يتناول التقرير بالتحليل الاتجاهات السائدة في مجال تدفقات الموارد، فضلا عن الاحتمالات المنتظرة. ويتضمن الفرع الثاني استعراضا موجزا لتجربة النمو في البلدان الأفريقية، ومناقشة للاتجاهات السائدة في مجالي الادخار والاستثمار منذ عام ١٩٩٢، والعوامل المؤثرة على معدل الادخار، والفجوة المتزايدة الاتساع بين احتياجات الاستثمار والمدخرات المحلية، والاحتياج المتزايد إلى قدر أكبر من تدفقات الموارد الخارجية لسد تلك الفجوة. ويتضمن الفرع الثالث تحليلا للاتجاهات السائدة في مجال تدفقات الموارد وتكوينها. أما الفرع الرابع فيطرح بعض التوصيات بشأن طرق ووسائل تعزيز تدفقات الموارد، بما في ذلك المدخرات المحلية، من أجل التنمية في أفريقيا، ويوجز الفرع الخامس الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة من الدراسة.

ثانيا - الادخار والاستثمار

٧ - لا يزال الاستثمار المحلي الإجمالي في أفريقيا منخفضا انخفاضا بالغا بالمقارنة بالمستوى المطلوب لجعل النمو متسارعا وكذلك بالمقارنة بالبلدان العالية الأداء في جنوب شرق آسيا. وطوال السنوات الخمس الماضية، ظل حجم الاستثمارات في منطقة أفريقيا ثابتا تقريبا عند مستوى يتراوح من ١٩ إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى يقل بدرجة كبيرة عن المستوى المتوسط في بعض أنحاء جنوب شرق آسيا، الذي يتراوح بين ٣٠ و ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأحد الأسباب الرئيسية لانخفاض وتدهور حجم الاستثمارات في أفريقيا هو التعبئة المنخفضة للموارد من كل من المصادر المحلية والخارجية.

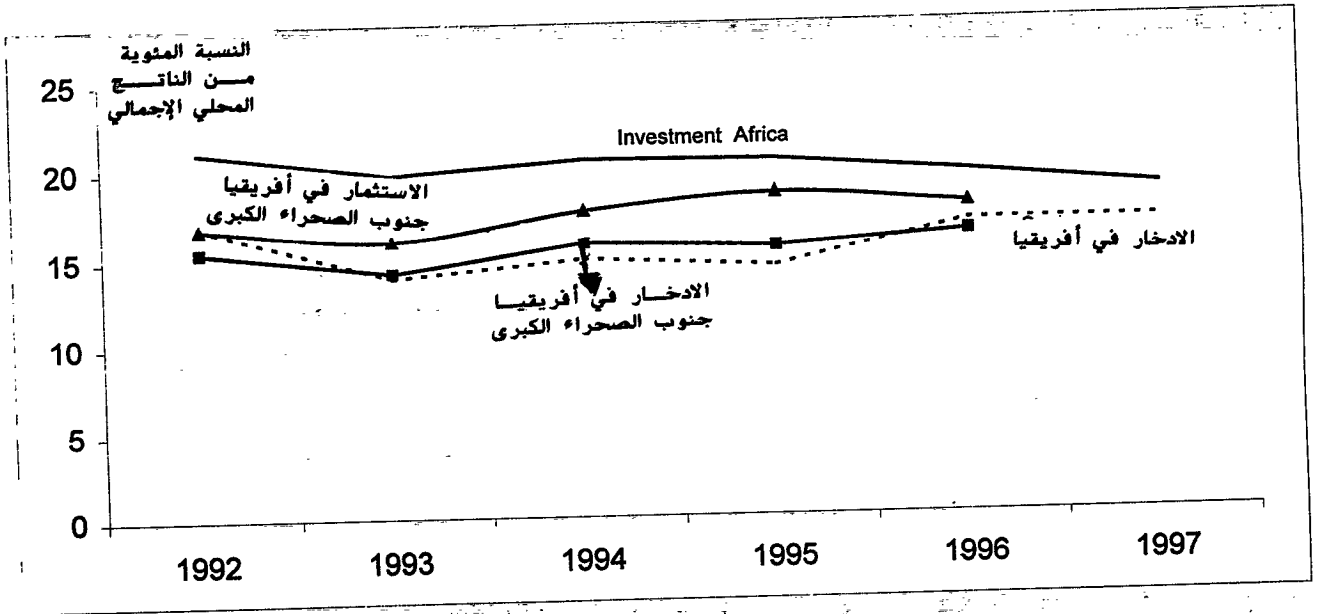
٨ - وقد ظل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا يتسم بالبطء لمدة تجاوزت العقد واستمرت حتى عام ١٩٩٤، ونتج عن ذلك هبوط مستمر في الدخول الفردية. ففي فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، كان المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٦ في المائة لمنطقة أفريقيا (باستثناء الجماهيرية العربية الليبية)^(١). بيد أن هذا الاتجاه قد انعكس في عام ١٩٩٥، وظل يتصاعد في السنوات التالية. وفي فترة السنوات الثلاث الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧، ازداد المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٩ في المائة. وبذا

أخذت أفريقيا منذ عام ١٩٩٥ تسجل للمرة الأولى فيما يزيد عن العقد زيادات مطردة سنة في إثر أخرى في الدخول الفردية.

٩ - أما الادخار المحلي الإجمالي، الذي يعرف بأنه الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه الاستهلاك، فهو مستمر في الهبوط بصورة مطردة في أفريقيا. فقد بلغ متوسط نسبة الادخار في أفريقيا ٢٥,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢، و ١٧,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، و ١٥,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. بيد أن هذه المتوسطات المقلقة تخفي وراءها بعض الدلائل التي تبعث على التفاؤل. فقد بلغت نسبة الادخار في أفريقيا أدنى مستوى لها (١٣,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٣، وظلت تزداد منذ ذلك الوقت حتى بلغت ١٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن نسبة الادخار بلغت هذا المستوى المشجع في عام ١٩٩٧، فإنها لم تقارب بعد ما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

الشكل الأول - الادخار والاستثمار

الاستثمار في أفريقيا



البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٧ (واشنطن العاصمة).

١٠ - وليست كل المدخرات المحلية متاحة للاستثمار المحلي، حيث أن أفريقيا تعتبر محولا صافيا للموارد إلى الخارج في شكل الدخل الصافية لعوامل الإنتاج مطروحا منها المنح العامة المقدمة من الخارج. ويقدر متوسط التحويل الصافي للموارد من أفريقيا بنسبة ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، مقابل ٣,٣ في المائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ و ٤,٦ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠^(٧). وكنسبة من المدخرات المحلية، بلغت تلك التحويلات ما يزيد عن الربع في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. ونتج عن ذلك انخفاض بنفس النسبة في الموارد المحلية الصافية المتاحة للاستثمار، التي تتمثل في المدخرات المحلية مطروحا منها التحويلات الصافية إلى الخارج (أي الادخار الوطني الإجمالي)، مما أثر تأثيرا معاكسا على مستوى الاستثمار المحلي ووسع الفجوة القائمة بين الاستثمار والادخار. ومن المقدر^(٨) أن هذه الفجوة بلغت في المتوسط ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من التسعينات في أفريقيا. وهذه الفجوة المتزايدة بين المدخرات الوطنية والاستثمار المحلي تؤكد الرأي السائد على نطاق واسع الذي مؤداه أن تدفقات الموارد الخارجية إلى أفريقيا تمثل أمرا ضروريا إلى أبلغ حد لجعل الاستثمار والنمو يطردان بخطى متسارعة.

١١ - والاتجاهات الغالبة على معدلات الاستثمار مماثلة للاتجاهات السائدة في مجال الادخار المحلي (انظر الشكل ١). ولا يزال معدل الاستثمار في أفريقيا الذي بلغ ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ منخفضا بدرجة كبيرة عن المستوى اللازم لإدامة النمو بدرجة مرضية. وهناك عدد من العوامل يؤثر على مستويات الادخار في البلدان النامية، بما في ذلك أفريقيا. وأهم هذه العوامل هي الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، ومعدلات التضخم، والسياسة المالية، وأسعار الصرف، والسياسة التجارية، والعوامل الهيكلية والمؤسسية، وبخاصة درجة الوساطة المالية^(٩). والزيادة التي حدثت مؤخرا في المدخرات المحلية تؤيد هذه النتائج، حيث أن المؤشرات الاقتصادية المتصلة بهذه المتغيرات تدل على حدوث شيء من التحسن.

١٢ - والعوامل السالفة الذكر تؤثر أيضا على مستوى الاستثمار. بيد أن هناك بالإضافة إلى ذلك عوامل أخرى تتسم بأهمية خاصة في أفريقيا هي مستوى الديون الخارجية وعبء خدمة الديون ومدى توافر المساعدة الخارجية. فالنسب المرتفعة للديون الخارجية تعطي مؤشرات دالة على "ضخامة الديون المتراكمة"، تنشأ عنها توقعات بارتفاع الضرائب مستقبلا مما يؤدي بالقطاع الخاص إلى تحويل الأموال إلى الخارج بدلا من استثمارها في الداخل. وفي حين أن تأثير المساعدة المالية الأجنبية على مستوى الاستثمار المحلي أمر واضح، فإن عدم التيقن بشأن إمكانية التنبؤ بتلك التدفقات والتصور السائد لمدى استدامتها يمكن أن يؤثر على نزعات الاستثمار الخاص.

ثالثا - الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بتدفقات الموارد

١٣ - يجري تحليل تدفقات الموارد في هذا الفرع في إطار مفهومين رئيسيين هما: تدفقات الموارد الصافية التجميعية^(١٠) وتحويلات الموارد الصافية^(١١).

١٤ - وتتقلب تدفقات الموارد الصافية التجميعية إلى أفريقيا تقلبا واسعا نسبيا يجعلها فاقدة لأي اتجاه أساسي واضح. وعلى سبيل المثال، انخفض التدفق الصافي من ٢٢,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٧,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وازداد بعد ذلك إلى ٢٥,٩ بليون دولار ثم إلى ٢٨,٧ بليون دولار في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، على التوالي، ولكنه أخذ ينخفض مرة أخرى فبلغ ٢٠,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٦.

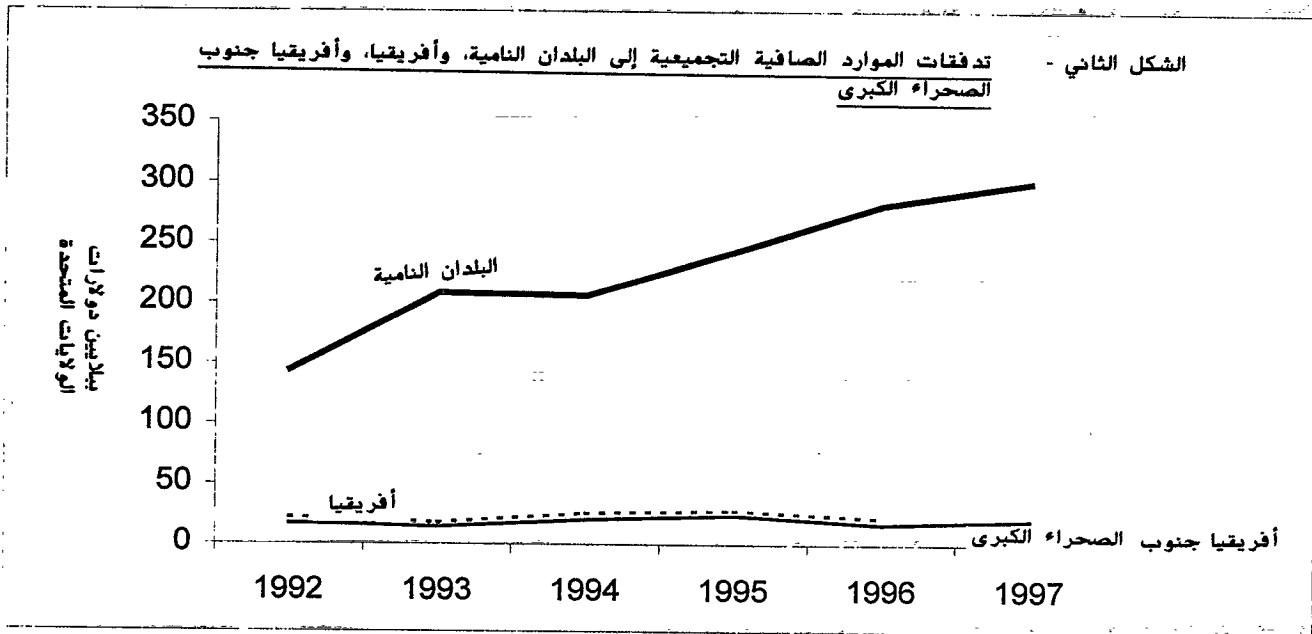
١٥ - وهناك تناقض ملحوظ بين التقلبات التي تعترى تدفقات الموارد إلى أفريقيا والنمو المطرد سنة بعد أخرى في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية كمجموعة، التي ارتفعت من ١٤٣,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٣٠٠,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ١)، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٠٩ في المائة أو حوالي ١٨ في المائة سنويا خلال هذه الفترة. أما حصة أفريقيا من مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية فإنها لم تنخفض إلى النصف فحسب، من ١٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٦، بل ظلت تتقلب أيضا من سنة إلى أخرى (انظر أيضا الشكل الثاني). ويكمن السبب الرئيسي لهذه الاتجاهات المتباينة في الإسهام النسبي لكل من التمويل الإنمائي الرسمي^(١) والتدفقات الخاصة في مجموع التدفقات وتباين الاتجاهات في هذين النوعين من أنواع التدفقات.

الجدول ١ - تدفقات الموارد الصافية التجميعية إلى
أفريقيا وإلى البلدان النامية وأفريقيا
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالأسعار الجارية)

١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٠٠,٣	٢٨١,٦	٢٤٣,١	٢٠٦,٢	٢٠٨,١	١٤٣,٩	البلدان النامية
..	٢٢,٢	٢٨,١	٢٥,٩	١٧,٨	٢٢,٢	أفريقيا ^(ب)
٢٠,٨	١٧,٢	٢٤,١	٢٠,٧	١٤,٦	١٦,٨	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
..	٧,٩	١١,٦	١٢,٦	٨,٦	١٥,٤	حصة أفريقيا بالنسبة المئوية
٦,٨	٦,١	١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	١١,٧	حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالنسبة المئوية

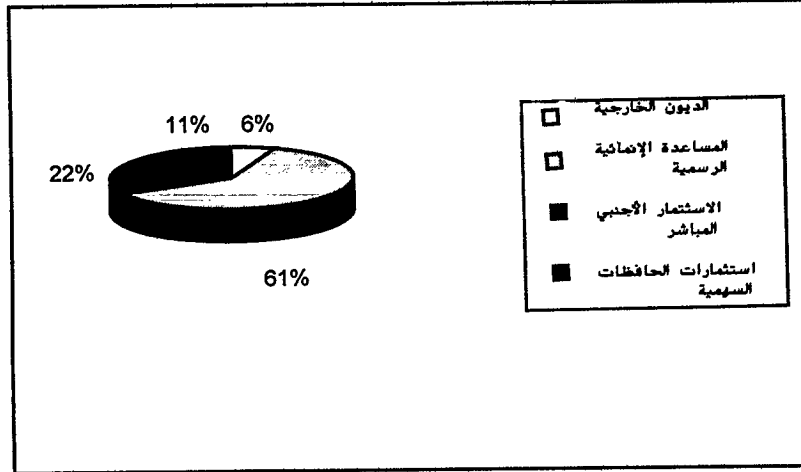
(أ) محسوبة على أنها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومضافا إليها تونس والجزائر ومصر والمغرب.

المصادر: البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، ١٩٩٨ (واشنطن العاصمة)، الجداول القطرية. البنك الدولي، جداول الديون، ١٩٩٥/١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٦).



١٦ - وقد تقلبت التحويلات الصافية التجميعية إلى أفريقيا تقلبا واسعا، فبلغت حدا أدنى قدره ٤,٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ وحدا أقصى قدره ١٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، انخفضت هذه التدفقات إلى ما يقارب النصف فبلغت ٧,٦ بلايين دولار (انظر الجدول ٢). وتدل هذه الاتجاهات على التقلبات التي حدثت في تدفقات الموارد الصافية التجميعية، حيث انخفضت تحويلات الفوائد والأرباح من أفريقيا من ١٥,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣ وظلت بعد ذلك عند متوسط يتراوح حول ١٣,٥ بليون دولار سنويا (الجدول ٢).

الشكل الثالث - تدفقات الموارد الطويلة الأجل الصافية التجميعية إلى أفريقيا



١٧ - ويمكن تصنيف النوع الرئيسي للتدفقات المالية الطويلة الأجل إلى أفريقيا تصنيفا عاما إلى ثلاثة أنواع، هي: التمويل الإنمائي الرسمي؛ والاستثمار الأجنبي المباشر؛ والقروض الخاصة. وترد أدناه مناقشة للاتجاهات السائدة في كل نوع من أنواع هذه التدفقات.

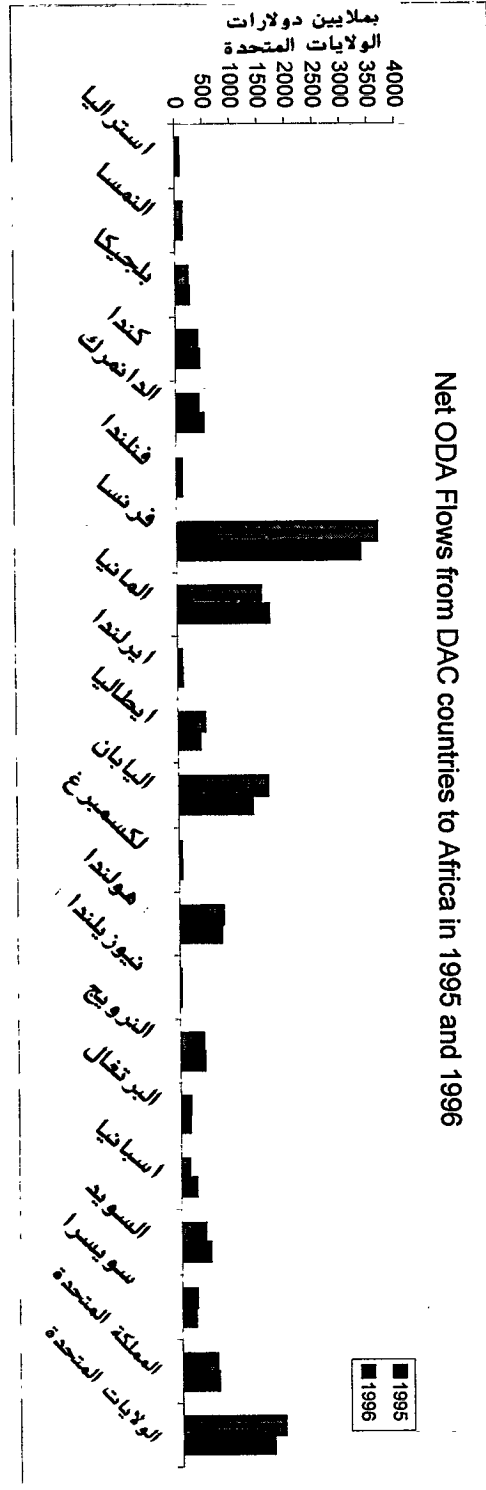
ألف - التدفقات الرسمية

١٨ - يشمل التمويل الإنمائي الرسمي الديون الرسمية (المتعددة الأطراف والثنائية) والمنح الرسمية. ولا يزال التمويل الإنمائي الرسمي يشكل المصدر الرئيسي لتدفق الموارد إلى أفريقيا، خصوصا وأن إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية إمكانية محدودة أمام أفريقيا. وبعد أن ارتفع مجموع التمويل الإنمائي الرسمي لأفريقيا إلى ذروة قدرها ١٨,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤، انخفض إلى ١٦,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٦ (الجدول ٢). وانخفضت حصة التمويل الإنمائي الرسمي في تدفقات الموارد الصافية التجميعية من ذروة ناهزت ٩٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٧٤ في المائة في عام ١٩٩٦ (الجدول ٢)^(أ).

١ - المساعدة الإنمائية الرسمية

١٩ - لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل العنصر الرئيسي للتمويل الإنمائي الرسمي، ويقدم معظمها من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٧٤ في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٢). وقد ظل هذا الجهد بوجه عام، مقاسا بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ينخفض باستمرار لمدة خمس سنوات متتالية، من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو أدنى مستوى بلغه على الإطلاق. وتعرضت البلدان الأفريقية أيضا لانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من كل من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء فيها (الجدول ٣). وفي عام ١٩٩٦، كان مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الذي بلغ ٢٠,٧ بليون دولار أقل بنسبة ١٧ في المائة من مقداره في عام ١٩٩٢، وهو ٢٥ بليون دولار. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة تقارب ٢٦ في المائة، من ٢٠,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا من ٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى أقل من ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وشمل هذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية جميع البلدان الأفريقية تقريبا.

الشكل الرابع - تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية من البلدان
الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في أفريقيا في
عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦



٢٠ - وعلى الرغم من الانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ظلت حصة أفريقيا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية هي الكبرى بين المناطق المتلقية. وأكبر البلدان المانحة ضمن مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا هي تقليديا ألمانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويتواصل انخفاض مقدار المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة على نحو جعلها لا تتجاوز في عام ١٩٩٦، ١٤ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٣ (بأسعار وأسعار صرف عام ١٩٩٥). أما من حيث النسبة المئوية التي يخصصها كل بلد من البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية من ناتج المحلي الإجمالي/ناتج القومي الإجمالي، فإن أكبر البلدان المانحة هي الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا، التي تجاوزت كلها الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي ٠,٧ في المائة. وعلى الجانب المتلقي، كانت أكبر البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا هي إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا ومصر وموزامبيق.

٢١ - وفي حين أن التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية ظل يتغير باستمرار على مدى الفترة، فإن الاتجاه الواضح في ذلك التوضيح هو تفضيل الاستثمار في القطاع الاجتماعي. وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وهي آخر فترة تتوافر عنها بيانات بشأن التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية، قدمت البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ٥ في المائة من مجموع المعونة المقدمة منها على شكل مساعدة طارئة، مقابل ١ في المائة فقط في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦، حيث أدى تزايد حدوث النزاعات الداخلية والخارجية والكوارث الطبيعية في القارة إلى زيادة الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية وغيرها من أنواع المساعدة. وتراجعت حصص المعونة التي تحصل عليها القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة والأنشطة ذات الصلة، لحساب القطاعات الخدمية، مثل الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية (٥١ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ مقابل ٣١ في المائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦)، بسبب تزايد التركيز على بناء القدرات في تلك المجالات (انظر الجدول ٤).

٢٢ - كما أن الجهات المانحة المتعددة الأطراف، وبخاصة البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أخذت تنصرف بالمساعدة التي تقدمها عن المشاريع الكبيرة للهياكل الأساسية المادية مستهدفة القطاعات الاجتماعية التي تركز على تنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٦، كرس البنك الدولي ٢٧ في المائة من مجموع ما قدمه من قروض في أفريقيا للقطاع الاجتماعي، مقابل ١١ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٢٢ في المائة في عام ١٩٩١. وكانت النسب المناظرة في حالة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية هي ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦، و ١١ في المائة في عام ١٩٩١، و ٣١ في المائة في عام ١٩٨٦.

٢٣ - ولا يتفق الانخفاض الذي حدث بالقيم المطلقة في مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، وفي حصة أفريقيا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، مع التوجه الجديد لسياسات المعونة الذي اعتمده البلدان المانحة والذي يستهدف دعم الجهود الإنمائية للبلدان ذات الأداء "القوي". فقد شهدت السنوات الأخيرة في كثير من البلدان الأفريقية تحسنا في الأداء الاقتصادي، ومزيدا من الديمقراطية، وتحسنا في

مجالي الحكم والمساءلة؛ وأصبحت الاحتمالات المتوقعة للقارة تبشر بالخير. وكان من المنتظر أن تجتذب هذه التطورات مزيدا من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا طبقا للسياسات الجديدة للمعونة، ولكن هذا لم يتحقق حتى الآن.

٢ - الديون الخارجية

٢٤ - تشكل الديون الخارجية هي الأخرى عنصرا من عناصر تدفق الموارد. وقد بلغ مجموع أصول ديون أفريقيا غير المسددة ٣٧٣ بليون دولار في عام ١٩٩٦. وتبلغ نسبة الديون الشائبة الطويلة الأجل من هذه الديون ٤٠ في المائة، ونسبة الديون المتعددة الأطراف حوالي ٢٣ في المائة، وتتكون النسبة المتبقية وهي ٣٧ في المائة من ديون خاصة وائتمانات قصيرة الأجل لصندوق النقد الدولي. ويبين الجدول ٥، توزيع ديون البلدان الأفريقية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وتمثل مدفوعات خدمة الديون تدفقا سلبا للموارد. وبالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، بلغت مدفوعات الفوائد المستحقة على القروض الطويلة الأجل ٥,٢ بلايين دولار في عام ١٩٩٧ وبلغت مدفوعات أصول الديون ٦,٤ بلايين دولار في تلك الفترة نفسها. ومن هذا يتضح أن خدمة الديون تشكل بندا هاما من البنود المؤثرة على تدفقات الموارد الصافية إلى أفريقيا، فضلا عن أن هناك تسليما منذ أمد طويل بالصعوبات التي تواجه أفريقيا من جراء خدمة الديون.

٢٥ - وقد اتخذ على مدار السنوات عدد من مبادرات تخفيف عبء الديون لمعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان النامية. ولم تثمر هذه المبادرات حلا فعلا لمشكلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية. وفي عام ١٩٩٦، شرع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مبادرة بشأن الديون من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بهدف الوصول بأعباء ديونها إلى مستويات "محتملة". ومنذ اعتماد تلك المبادرة، وصل ستة من البلدان، من بينها أربعة في أفريقيا (أوغندا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وموزامبيق) إلى النقاط الفاصلة وتلقت التزامات بالمساعدة من جميع الدائنين بلغ مجموعها ٥,٧ بلايين دولار. وقد بلغت أوغندا بالفعل ما يسمى "نقطة الاكتمال" التي تمكنها من الاعتماد على هذه الالتزامات لخفض نسبة ديونها. ومن المقدر أن تتلقى أوغندا تخفيضا لديونها يكافئ حوالي ٣٤٥ مليون دولار (بالقيمة الجارية الصافية)، ومن المتوقع أن يخفض ذلك نسبة ديونها إلى صادراتها إلى ٢٠٢ في المائة. ومن المتوقع أن تتلقى بوركينا فاسو مساعدة تقارب ١١٥ مليون دولار (بالقيمة الجارية الصافية)، تمثل تخفيضا لديونها بحوالي ١٤ في المائة^(١).

٢٦ - ويقدم المجتمع الدولي المساعدة أيضا إلى البلدان المدينة في إعادة هيكلة ديونها للمصارف التجارية. ويحدث هذا عموما عن طريق تدابير إعادة الشراء المدعومة من مرفق إعادة هيكلة الديون التابع للبنك الدولي ومرفق التكيف الهيكلي الاقتصادي التابع لصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، وعن طريق البرامج المدعومة رسميا لتخفيض الديون وخدمة الديون (عمليات بريدي) فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل. وفي نهاية عام ١٩٩٧، أتم ١١ بلدا أفريقيا عمليات من هذا القبيل شملت تدابير لإعادة الشراء بخصوصيات كبيرة. وبلغ مجموع الديون الأصلية التي سددت نتيجة لذلك ١,٩

بليون دولار بتكلفة مجموعها ٣٤٥ مليون دولار (وهو ما ينطوي على خصم يتجاوز ٨٠ في المائة لصالح هذه البلدان).

باء - التدفقات الخاصة

٢٧ - هناك ثلاث فئات رئيسية لتدفق الموارد الخاصة هي: القروض، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظات السهمية. وفي الوقت الذي اتجه فيه التمويل الإنمائي الرسمي إلى الهبوط في فترة التسعينات، ظلت التدفقات الخاصة (المنشئة للديون وغير المنشئة لها) إلى البلدان النامية تتصاعد بشكل مستمر من ٤٢ بليون دولار (٤٣ في المائة من التدفقات الطويلة الأجل الصافية) في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٧ بليون دولار (٨٧ في المائة من مجموع التدفقات) في عام ١٩٩٦، وإلى ما يقدر بمبلغ ٢٥٦ بليون دولار (٨٣ في المائة من مجموع التدفقات) في عام ١٩٩٧.

٢٨ - ومعظم الزيادة التي حدثت في التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية أخطأت البلدان الأفريقية، إذ أنها لم تتلق سوى ٢,١ بلايين دولار (٣,٤ في المائة) من مجموع التدفقات في عام ١٩٩٢، و ٦,٨ بلايين دولار (أي حوالي ٢,٧ في المائة) في عام ١٩٩٦. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتركز هذه التدفقات في عدد قليل من البلدان المتلقية، في مقدمتها جنوب أفريقيا. وتلقت بلدان شمال أفريقيا أيضا تدفقات رأسمالية خاصة صافية، وإن كانت صغيرة، نتيجة لتسديد مبالغ كبيرة من القروض الخاصة (أكثر من ٦ بلايين دولار بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦).

٢٩ - وخلال معظم التسعينات، انقطعت القروض الخاصة تقريبا عن أفريقيا، بعد أن كانت ذات قدر بارز في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وأصبحت قيمتها إما سالبة أو موجبة بقدر ضئيل. وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع الديون الخاصة القصيرة الأجل غير المسددة المستحقة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٤٦ بليون دولار، أي أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٠ بمبلغ ٦ بلايين دولار. وظل الإقراض المصرفي التجاري سالبا بوجه عام أو موجبا بقدر ضئيل، حيث أن البلدان الأفريقية لم تستعد بعد علاقاتها الائتمانية الطبيعية بالأسواق المالية ولم تنفتح أمامها بعد سبل الحصول على الائتمان. بيد أن زيادة الإقراض في عام ١٩٩٧ اعتمد معظمها على زيادة الإقراض من المصارف التجارية (٣٥ في المائة من التدفقات المصرفية التجارية ذهب إلى أنغولا). واقترض نحو ١٣ بلدا أفريقيا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على حساب القرض الجماعي في عام ١٩٩٧، وبلغت حصة الالتزامات لجنوب أفريقيا ٧٣ في المائة من ذلك المجموع. ولا تزال معدلات الأهلية الائتمانية لمعظم البلدان الأفريقية بالغة الانخفاض، وإن كانت تتحسن حاليا. أما إصدار السندات، الذي أخذ يكتسب أهمية متزايدة بوصفه قناة للتدفقات الرأسمالية الخاصة في المناطق الأخرى، فقد كان محدودا بمقادير متواضعة في أفريقيا. وكانت جنوب أفريقيا هي البلد الوحيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي أصدر أوراقا في الأسواق الدولية للسندات والأسهم في عام ١٩٩٧.

٣٠ - استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في الازدياد خلال التسعينات، فارتفعت من ٢٣,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٢٠,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧^(١٠)، أي بنسبة ٥ أمثال خلال هذه الفترة. ويعزى السبب الرئيسي لهذه القفزة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية إلى تدابير تحرير الاقتصادات في البلدان النامية، ولا سيما تدابير الخصخصة وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو القوي للناج المحلي الإجمالي والتجارة، وارتفاع نوعية خدمات الاتصالات والنقل، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات.

٣١ - وازداد التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، وإن كان ذلك بقدر ضئيل، فارتفع من ٣,١ بلايين دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٥,٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ ثم انخفض بعد ذلك إلى ٤,٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٦ (الجدول ٧). وعلى الرغم مما شاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الضائقة والهبوط، فإنه يتحرك في التسعينات في اتجاهات مشجعة إذا ما قورن بالمبلغ الذي كان عليه في عام ١٩٩٠، الذي لم يتجاوز ٨٠٠ مليون دولار، ولكنه يقل بقدر كبير عن الاحتياجات اللازمة لسد الفجوة المحتملة بين المدخرات والاستثمارات. وتتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشدة التركيز، حيث أن حوالي ٧٠ في المائة من مجموع تلك التدفقات يذهب إلى أوغندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا. وتستحوذ نيجيريا وحدها على ٤٧ في المائة من التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن السمات الأخرى الواضحة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا أن معظمها يتركز في قطاعي النفط والتعدين.

٣٢ - وبفضل ما شهدته معظم اقتصادات البلدان الأفريقية من تدابير التحرير والخصخصة، والبيئة التمكينية الجديدة التي تهيأت في السنوات الأخيرة، والتحول الاقتصادي الذي حدث مؤخرا في أفريقيا، تتوفر احتمالات أفضل لاجتذاب قدر زائد وكبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة. وبالإضافة إلى قطاعي التعدين والنفط، هناك بعض قطاعات أخرى تنطوي على احتمالات جيدة للاستثمار الأجنبي، هي قطاعات الصناعة التحويلية، وبخاصة الصناعات ذات الأساس الزراعي، والطاقة والسياحة.

٣٣ - ولم تكن تدفقات الحافظات السهمية موجودة تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما قبل التسعينات، ولكنها أخذت تظهر ببطء حاليا، إذ ازدادت من ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٤,٩ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى ٢,١ بليون دولار في عام ١٩٩٧^(١١). وفي شمال أفريقيا، بدأ المغرب يتلقى مقادير ضئيلة، ولكن متزايدة، من استثمارات الحافظات السهمية استجابة أساسا لبرنامج الخصخصة الذي اضطلع به والذي حرك أيضا سوق الأسهم في ذلك البلد. وفي نهاية عام ١٩٩٥، بلغ عدد البلدان الأفريقية التي لديها أسواق للأسهم ١٥ بلدا. وهناك دلائل مشجعة على تزايد اهتمام المستثمرين بحافظات الأوراق المالية الأفريقية. ومنذ عام ١٩٩٢، بلغ عدد الصناديق الأفريقية المنشأة على صعيد إقليمي أو على مستوى بلد واحد ١٧ صندوقا يبلغ مجموع أصولها الصافية ٦٠٠ مليون دولار، ويحتمل أن يزداد عدد هذه الصناديق في القريب العاجل. وركزت هذه الصناديق في بداية الأمر على جنوب أفريقيا (التي تحصل على

٨٦ في المائة من تدفقات الحافظات الاستثمارية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ولكنها تمتد حاليا إلى عدد من البلدان الأفريقية الأخرى، بما في ذلك زيمبابوي وكوت ديفوار وكينيا.

رابعاً - طرق ووسائل تعزيز تدفقات الموارد إلى أفريقيا

٣٤ - يلزم لتقليص مشكلة الفقر على نحو فعال في أفريقيا أن يكون معدل النمو الحقيقي المتوسط حوالي ٧ في المائة سنوياً، على أساس مستدام. ويتطلب هذا استثمار ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل المعدل الحالي الذي يتراوح من ١٨ إلى ١٩ في المائة. وتتراوح الأرقام التي اقترحتها بعض الدراسات السابقة التي أجراها مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاحتياجات اللازمة من الموارد الخارجية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا حتى سنة ٢٠٠٠، بين ٥٠ بليون و ٦٠ بليون دولار. ويرد فيما يلي بيان لبعض المجالات المحددة التي يمكن أن تبذل فيها جهود وطنية ودولية لتلبية احتياج أفريقيا إلى موارد مالية إضافية.

ألف - الجهود الوطنية من أجل تعبئة الموارد

٣٥ - لكي يكون النمو مطرداً، لا بد أن يأتي جزء رئيسي من الموارد اللازمة للاستثمار من المصادر المحلية. وحتى في الظروف الحالية التي تعتمد فيها أفريقيا اعتماداً شديداً على المعونة، يمول أكثر من ثلثي الاستثمارات في أفريقيا محلياً. ويمكن لأفريقيا أن تزيد من معدل ادخارها بطرق متنوعة:

(أ) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تستهدف إحداث زيادات كمية كبيرة في المدخرات الوطنية كجزء أساسي من برامجها الإصلاحية، وذلك على نحو مستقل بالنسبة إلى كل من القطاعين العام والخاص؛

(ب) ينبغي للسياسات الرامية إلى زيادة المدخرات أن تشمل معالجة أوجه الخلل المالي، والتصدي على نحو عاجل لمشاكل المؤسسات الحكومية الضعيفة وغير الصالحة للاستمرار، وتزويد المدخرين في القطاع الخاص بحوافز مناسبة وفرص للادخار ومرافق للوساطة المالية تتسم بالكفاءة؛

(ج) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تحسن إنتاجية النفقات العامة، وذلك بالقيام، على أساس منظم، بإجراء تحليل اقتصادي منهجي واستعراض للنفقات العامة، وخفض أو إلغاء النفقات غير المثمرة؛

(د) ينبغي تعزيز السياسات الرامية إلى حفز وتعبئة المدخرات الخاصة، بما في ذلك توفير النظام القانوني والقضائي المناسب لإنفاذ حقوق الملكية وتحديد أسعار حقيقية موجبة للفائدة، وإيجاد نظام ضريبي موجه نحو تشجيع الادخار؛

(هـ) ينبغي السعي إلى تعزيز الوساطة المالية وزيادة كفاءتها بحيث تتمكن من القيام على الوجه الفعال بتعبئة واستثمار المدخرات المحلية والتدفقات الرأسمالية الخاصة وفقا للموصى به في تقرير الأمين العام المعنون "نحو النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا" (A/50/490) واستنتاجات حلقة العمل الآسيوية الأفريقية الرفيعة المستوى المعنية بتعزيز الوساطة المالية في أفريقيا (التي نظمها مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، في نيسان/أبريل ١٩٩٨).

باء - تخفيض الديون

٣٦ - يتصف عبء الديون الخارجية الذي تتحمله أفريقيا بأنه العبء الأكبر على صعيد البلدان النامية إذا ما قدر بنسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الديون. وقد اتخذت مؤخرا بعض مبادرات على صعيد الاستراتيجية الدولية لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيكون لها أثرها، ولكن قد يلزم اتخاذ مزيد من التدابير في هذا المجال لا من أجل البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وحدها بل أيضا من أجل البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في تلك القارة. ومن ثم يمكن لمجتمع الدائنين أن ينظر في اتخاذ التدابير التالية لتخفيف مزيد من عبء الديون عن كاهل البلدان الأفريقية:

(أ) توفير كل ما يلزم من الدعم للتطبيق السريع للمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على البلدان المؤهلة لذلك، عن طريق تقديم المساهمات المالية الكافية للصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي؛

(ب) تمديد تاريخ انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في سياق الاستعراض المقرر إجراؤه لتلك المبادرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛

(ج) توفير مزيد من المرونة، عند إجراء الاستعراض، في نطاقات الاحتمال وإدراج نسبة الادخار الوطنية في معايير الضعف؛

(د) تقييم مدى احتمال الديون للبلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا وغيرها وتوفير التدابير المناسبة لتخفيف عبء الديون، إذا لزم ذلك؛

(هـ) تشجيع برامج تحويل الديون، خصوصا من أجل التنمية الاجتماعية.

جيم - بلوغ الأهداف المحددة للمعونة وتحسين تنسيق المعونة

٣٧ - وفقا لما ذكر أعلاه، تتناقص تدفقات المعونة إلى البلدان النامية بوجه عام وإلى أفريقيا بوجه خاص. ففيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تنخفض لمدة خمس سنوات متتالية إلى أن بلغت ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٧. ويتناقض الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية مع السياسات المعلنة لمجتمع المانحين. وكما ذكر في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨ والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871-S/98/318)، يجب القيام بعمل ملموس، إذ أن التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا سيقاس بالأفعال وليس بمجرد الإعلان عن المواقف.

٣٨ - والتوصيات التالية مقدمة بهدف تحسين المعونة من حيث الكم والفعالية معا:

(أ) ينبغي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بوجه عام، وبلدان مجموعة السبعة بوجه خاص، أن تمنع حدوث أي انخفاض آخر في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة منها كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وإعادة تلك المساعدة إلى أعلى نسب بلغتها من قبل في غضون فترة يتفق عليها بصفة مشتركة، على أن تكون فترة وجيزة؛

(ب) ينبغي أن تفي البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وغيرها من الجهات المانحة التقليدية بالهدف المحدد للمعونة، وهو ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي؛

(ج) ينبغي جعل المعونة أكثر فعالية عن طريق تعزيز "الملكية" الأفريقية للبرامج والمشاريع التي تتلقى المساعدة، وعن طريق تحسين تنسيق المساعدات المقدمة من الجهات المانحة؛

(د) ينبغي زيادة استخدام النهج القائم على دعم الميزانية من أجل تعزيز التنسيق على المستوى القطاعي، وبخاصة في البلدان التي أتمت بنجاح مرحلة تحقيق الاستقرار وبدأت مرحلة التنمية؛

(هـ) ينبغي عكس النزعة الموجودة إلى ربط المساعدة المقدمة من المانحين بشروط بشكل مباشر أو غير مباشر.

دال - التدفقات الخاصة

٣٩ - هناك شكلان من الأشكال الثلاثة للتدفقات الرأسمالية الخاصة (القروض، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظات السهمية)، يعتبران أكثر أهمية في السياق الحالي للاقتصادات الأفريقية، هما

الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظات السهمية. وهناك إجراءات تكميلية يمكن أن تتخذها البلدان الأفريقية والبلدان المصدرة لرأس المال لتساعد على اجتذاب التدفقات الخاصة وزيادتها.

٤٠ - وينبغي للحكومات الأفريقية أن تعمل على تهيئة وتعزيز بيئة يسودها الأمان الاقتصادي وتؤدي إلى تعزيز الثقة لدى المدخرين والمستثمرين، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) الاضطلاع بدور قوامه المبادرة في تعزيز الوساطة المالية وتحسين كفاءة نظمها المالية؛

(ب) تحسين جمع وتوزيع البيانات المالية وغيرها من البيانات اللازمة للمستثمرين للتمكن من اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة؛

(ج) تحرير نظم التجارة والمدفوعات في بلدانها والمضي بحكمة في تحرير رأس المال من القيود، كلما سمحت الظروف بذلك، تحقيقاً لجملة أمور منها تحسين المناخ الاستثماري؛

(د) تعزيز أسواق النقد وأسواق الأسهم الإقليمية، فضلاً عن الإدراج المتبادل للأسهم في الأسواق؛

(هـ) التشجيع على إنشاء صناديق استثمارية عالمية/إقليمية تقليلاً للمخاطر المرتبطة بالصناديق المعتمدة على بلد واحد.

٤١ - وينبغي للبلدان المصدرة لرأس المال بدورها أن تزيل كل القيود المغروضة على صادرات رأس المال، سواء أكانت قيوداً قانونية أو غير رسمية. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في الطرق التي تقلل من تقلب تدفقات رؤوس الأموال وتحول دون حدوث أزمات مالية من قبيل الأزمة الآسيوية، عن طريق تحسين آليات المراقبة الدولية، ووضع أطر تنظيمية رشيدة، ونشر المعلومات.

خامساً - الخلاصة

٤٢ - لا تزال مسألة تدفقات الموارد إلى أفريقيا تشكل شاغلاً مستمراً في الأمم المتحدة ولدى المجتمع الدولي. ورغم أن هذا الانشغال، استمر الانخفاض في التدفق الصافي للموارد إلى أفريقيا. فقد خففت البلدان المانحة ميزانياتها الخاصة بالمعونة كجزء من عملية الإحكام المالي التي تضطلع بها، وأخذت تعتمد بقدر أكبر في تلبية احتياجات البلدان النامية من الموارد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. ومما يقلق بدرجة أكبر أن حصة أفريقيا في هذا الكم المتناقص تنخفض في وقت بدأ فيه النمو الاقتصادي في أفريقيا ينهض نتيجة لإصلاحات قوية في مجال السياسات يجري تنفيذها في البلدان الأفريقية. ومع محاولة المجتمع الدولي كبح انتشار الضرر الناجم عن الأزميتين اللتين تحيقان بجنوب آسيا والاتحاد الروسي،

تحولت أموال المعونة وتحول اهتمام مانحي المعونة بعيدا عن التجربة الناجحة التي تشهدها أفريقيا. وحتى الزيادة الضخمة في التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية لم تصب منطقة أفريقيا حتى الآن، على نحو يعكس جزئيا نقص نمو النظام المالي في هذه المنطقة.

٤٣ - ولا يصح للمجتمع الدولي أن يركن إلى الاطمئنان إزاء الانتعاش الأفريقي الحالي. فهذا الانتعاش، لكونه معتمدا على معدلات راكدة للاستثمار، يتصف بهشاشة بالغة ويمكن أن ينحل بنيانه على الرغم من إصلاحات السياسات، إذا لم تدعمه معدلات أعلى للاستثمار. ويضاف إلى ذلك أن معدل النمو في السنوات الأخيرة (الذي بلغ ٤ في المائة في عام ١٩٩٦ ثم انخفض إلى ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٧) يقل بكثير عن الهدف المحدد في البرنامج الجديد، وهو ٦ في المائة، وليس كافيا لتخفيض مستويات الفقر بدرجة يعتد بها في أفريقيا، وهي مستويات مرتفعة على نحو غير مقبول. ولهذه الأسباب كلها، يلزم أن تكون معدلات النمو في أفريقيا أعلى بكثير مما هي عليه حاليا، ولا بد من ثم أن تعبئ أفريقيا موارد إضافية محلية وخارجية.

٤٤ - ويجب على البلدان الأفريقية أن تتوجه قبل كل شيء إلى المصادر المحلية لكي يمكن تحقيق معدلات أعلى للنمو بصفة مستدامة. ومعدلات الادخار في أفريقيا منخفضة ولا تزال راكدة. وينبغي أن تعتمد الحكومات الأفريقية أهدافا وسياسات محددة في مجال الادخار من أجل تعزيز المدخرات المحلية، كجزء من سياساتها وبرامجها العامة في مجال الاقتصاد الكلي. أما تعزيز وتحسين الوساطة المالية فهما شرط أساسي لتحقيق أهداف زيادة المدخرات.

٤٥ - ورغمما عن ضرورة زيادة معدلات الادخار المحلي في أفريقيا، فإن هذه المعدلات ستظل قاصرة عن تلبية مجموع الاحتياجات الاستثمارية، وبالتالي يحق لأفريقيا أن تتطلع إلى المجتمع الدولي كي يوفر الموارد التكميلية. وإدراكا للتغيير الذي طرأ على طابع التدفقات الدولية وهيمنة التدفقات الخاصة عليها، يجب أن تتخذ الحكومات الأفريقية بعض التدابير، بما في ذلك تدابير لتحرير التجارة، وتعجيل خطى الخصخصة، وأن توفر بيئة يسودها الأمان الاقتصادي، وأن توفر نظاما ماليا يتسم بالكفاءة، لاجتذاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية. ويدل التدفق الذي استجد مؤخرا لرأس المال الخاص إلى أفريقيا، وإن كان صغيرا نسبيا، على أن بإمكان أفريقيا أن تتلقى تدفقات أعلى من ذلك بكثير إذا ما تزودت بالمؤسسات والهيكل والسياسات المناسبة. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي هذه المبادرات من جانب أفريقيا، بإزالة أي عقبات متبقية أمام نزوح رأس المال، وتحرير أسواقه على نحو يتيح حرية الدخول أمام الصادرات الأفريقية.

٤٦ - بيد أنه لا يرجح أن تضي التدفقات الرأسمالية الخاصة في المستقبل المنظور ببقية الاحتياجات المالية للبلدان الأفريقية. كما أن هناك قطاعات معينة، مثل القطاعات الاجتماعية وقطاعات الهياكل الأساسية، يصعب اجتذاب رأس المال الخاص للاستثمار فيها. ولذا يتعين أن يكون تطوير تلك القطاعات من أموال عامة. وفي الواقع أنه بدون تطوير مناسب للهياكل الأساسية، لا يحتمل أن يحدث التدفق حتى

من رأس المال الخاص. ومن هنا تأتي الأهمية المحورية للمساعدة الرسمية ولو بوصفها عاملاً حفازاً. ولذا يتعين على المجتمع الدولي ألا يواصل فحسب تقديم ما يقدمه من مساعدة حالياً بل أن يزيد من تلك المساعدة وأن يوفرها بشروط تساهلية، ويفضل أن يكون ذلك على هيئة منح. وبالنظر إلى السجل الجيد الذي حقته أفريقيا حتى الآن ومع استمرار تنفيذ تدابير "قوية" في مجال السياسات، يحق للبلدان الأفريقية أن تطالب بنصيب من حافطة المعونة الدولية، وبزيادة حصتها من تلك الحافطة اتساقاً مع ما تم من إعادة توجيه لسياسات المعونة.

الحواشي

- (١) صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، ١٩٩٨ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٨).
- (٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا، ١٩٩٨ (أديس أبابا)، الفقرات ٣٢ - ٣٤.
- (٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٤.
- (٤) Michael T. Hodjimichael and others, "Sub-Saharan Africa: growth, savings and development, 1986-1993". IMF, Occasional Paper 118, January 1995.
- (٥) تُعرَّف بأنها مجموع تدفقات الموارد الصافية المتعلقة بالديون الخارجية الطويلة الأجل (المصروفات مطروحاً منها التسديدات)، باستثناء الائتمانات الصافية لصندوق النقد الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمنح العامة (باستثناء المساعدة التقنية) التي تلقاها البلد المستفيد.
- (٦) تُعرَّف بأنها تدفقات الموارد الصافية مطروحاً منها مدفوعات الفوائد على الديون الطويلة الأجل وتحويلات الأرباح لحساب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- (٧) يُعرَّف بأنه مجموع التدفقات الرسمية الكلية (القروض والمنح)، باستثناء ائتمانات التصدير المدعومة رسمياً.
- (٨) بناء على بيانات البنك الدولي.
- (٩) صندوق النقد الدولي، "التمويل الرسمي للبلدان النامية"، شباط/فبراير ١٩٩٨.
- (١٠) البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، ١٩٩٨ (واشنطن العاصمة)، تحليل وجداول موجزة.
- (١١) المرجع نفسه.

الجدول ٢ - تدفقات الموارد الطويلة الأجل الصافية التجميعية الى أفريقيا^(أ)
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١ -	١,٢	٥,٥	٥,٨	٢,٣	٤,٩	الديون الخارجية
	٢,٥	٢,٥	٤,٧	٥,٥	٦,٣	(أ) الديون الرسمية
	(٢,٩)	(٣,١)	(٣,٨)	(٤,٢)	(٤,٢)	(المتعددة الأطراف)
	(٠,٤-)	(٠,٤)	(٠,٩)	(١,٣)	(٢,١)	(الثنائية)
	١,٢-	١,٩	١,١	٢,٢-	١,٤-	(ب) الديون الخاصة
٢ -	١٩,٦	٢٢,٧	٢٠,١	١٥,٣	١٧,٣	التدفقات غير المنشئة لديون
	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٧	١١,٧	١٤,٢	(أ) المنح الرسمية
	٦,٨	٩,٩	٦,٤	٣,٦	٣,١	(ب) التدفقات الخاصة
	(٤,٥)	(٤,٩)	(٥,٥)	(٣,٤)	(٣,٠)	(الاستثمار الأجنبي المباشر)
	(٢,٣)	(٥,٠)	(٠,٩)	(٠,٢)	(٠,١)	(الحفاظات السهمية)
٣ -	١٣,٤-	١٣,٧-	١٣,٦-	١٣,٠-	١٥,٧-	تحويلات الفوائد والأرباح
٤ -	٢٠,٨	٢٨,٢	٢٥,٩	١٧,٦	٢٢,٢	تدفقات الموارد الصافية التجميعية (٢+١)
٥ -	٧,٦	١٤,٥	١٢,٣	٤,٦	٦,٥	التحويلات الصافية التجميعية (٢+١) - (٣)
٦ -	١٥,٤	١٦,٣	١٨,٤	١٧,٢	٢٠,٥	التمويل الإنمائي الرسمي ١ (أ) + ٢ (ب)
٧ -	٧٤,٠	٥٧,٨	٧١,٠	٩٧,٧	٩٢,٣	التمويل الإنمائي الرسمي كنسبة مئوية من تدفقات الموارد الصافية

المصادر: البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، ١٩٩٧، ... ١٩٩٨ (واشنطن العاصمة)، (الجدول التقديرية) جداول الديون العالمية، ١٩٩٥/١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٦).

(أ) بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتونس والجزائر ومصر والمغرب.

المحول ٧ - أفريقيا: المساعدة الإحصائية الرسمية
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

1991	1990		1989		1988		1987		1986	
	لجنة المساعدة الإحصائية	المجموع	لجنة المساعدة الإحصائية	المجموع	لجنة المساعدة الإحصائية	المجموع	لجنة المساعدة الإحصائية	المجموع		
١٥.٤	٢٠.٧	١٥.٦	٢٢.٠	١٧.٦	٢٢.٥	١٦.٢	٢١.٥	٢٠.٧	٧٥.٠	المساعدة الإحصائية الرسمية الصافية (أفريقيا)
٧.٦	٢.٤	٧.٤	٧.٩	٢.١	٢.٩	٢.٦	٢.٧	٤.٤	٥.٤	شمال أفريقيا
٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٤	تونس
٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٤	٠.٤	الجزائر
١.٩	٢.٢	١.٧	٢.٠	٢.٣	١.٨	٢.٤	٢.٠	٢.٦	٢.٦	مصر
٠.٤	٠.٧	٠.٣	٠.٥	٠.٣	٠.٤	٠.٧	٠.٧	٠.٧	٠.٩	المغرب
١٢.٨	١٦.٧	١٢.٢	١٨.٥	١٩.٥	١٨.٩	١٣.٦	١٧.٣	١٦.٣	١٩.١	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ^{٥)}
٠.٤	٠.٨	٠.٥	٠.٩	٠.٦	١.١	٠.٤	١.١	٠.٥	١.٢	إثيوبيا
٠.٤	٠.٧	٠.٤	٠.٨	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٦	٠.٣	٠.٧	أوغندا
٠.٦	٠.٩	٠.٦	٠.٩	٠.٦	١.٠	٠.٧	١.٠	٠.٨	١.٣	جمهورية تنزانيا المتحدة
			٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.٢	جنوب أفريقيا
				٠.٣	٠.٤	٠.٥	٠.٩	٠.٧	١.٠	زامبيا
٠.٤	٠.٦	٠.٤	٢.٠	٠.٤	٠.٧	٠.٥	٠.٩	٠.٧	١.٠	زيمبابوي
٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٥	٠.٣	٠.٦	٠.٣	٠.٥	٠.٥	٠.٨	السعال
٠.٤	٠.٦	٠.٤	٠.٧	٠.٥	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٧	غانا
٠.٣	٠.٧	٠.٤	٠.٧	٠.٣	٠.٥	٠.٣	٠.٦	٠.٣	٠.٦	
٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٤	٠.٤	٠.٧	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٧	الكاميرون

	١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		
١٩٩١	لجنة المساعدة الإنسانية	المجموع	لجنة المساعدة الإنسانية	المجموع	لجنة المساعدة الإنسانية	المجموع	لجنة المساعدة الإنسانية	المجموع	
	٠.٤	١.٥	٠.٧	١.٢	٠.٨	١.١	٠.٧	٠.٨	كوت ديفوار
	٠.٣	٠.٦	٠.٥	٠.٧	٠.٤	٠.٩	٠.٥	٠.٩	كينيا
	٠.٦	٠.٩	٠.٧	١.١	٠.٨	١.٢	١.٥	١.٥	موزامبيق
			٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٣	٠.١	٠.٣	نيجيريا
	٠.٥	٠.٦	٠.٤	٠.٦	٠.٢	٠.٤	٠.٤	٠.٥	بلدان غير محددة في أفريقيا

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنسانية، التعاون الإنمائي، ١٩٩٢ (نروكسل)، الصفحة ٢٨ (من النص الانكليزي) والجدول ٣٣.

(ب) بلدان متفاعة.

الجدول ٤ - توزيع المعونة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية على القطاعات الرئيسية

(بالنسبة المئوية من مجموع الالتزامات)

١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٧٦-١٩٧٥	
٢٩,٠	٢٠,٢	الهيكل الأساسية الاجتماعية والإدارية
٢٢,٧	١٠,٥	الهيكل الأساسية الاقتصادية
٧,٤	٨,١	الزراعة
٣,١	١٣,٦	الصناعة وقطاعات الإنتاج الأخرى
٧,٠	١٨,٩	المعونة السلعية/المساعدة البرنامجية
٥,٠	١,٠	المعونة الطارئة
٢٥,٧	٢٧,٧	قطاعات أخرى
١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، التعاون الإنمائي،

١٩٩٧ (بروكسل)، الجدول ٢٦.

الجدول ٥ - هيكل الديون الخارجية في البلدان الأفريقية، ١٩٩٥-١٩٩٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	صندوق النقد الدولي		الديون القصيرة الأجل		الديون الخاصة		الديون المتعددة الأطراف				الديون الشائبة				
							غير التساهلية		التساهلية		غير التساهلية		التساهلية		
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٠٠٧٧	١٠٣٠٩	٩٢	٧٤	٥٠٢	٤٦١	٢٥٤	٥٩٦	٢٠٩	١٨٢	٢٢٧٧	٢١٥٧	٢٢٦	٢٨٠	٦٤١٧	٦٥٥٨
٤٦	٢٩	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	٢٩	٢٤	صنفر	صنفر	١٧	١٥
١٠٦١٢	١١٥٦٩	صنفر	صنفر	١٢١٢	١٩٦٢	٦٤٦٠	٧٢٩٩	صنفر	صنفر	٢١٨	١٩٢	٧٢٠	٧٤٢	٢٠٠٢	١٨٧٢
٢٦٧٢	٢٥٧٤	٤١٧	٤١٧	١٠٦	٩٢	٧٧	٨٤	٧٨	٨١	٢٢٠٦	٢١٢٩	١١٩	١٢١	٦٧٠	٦٢٩
١٥٩٥	١٦١٤	٩٩	٨٤	٤٧	٤٧	٤	٤	٢٥	٢٦	٨٧٢	٨٤٥	١٤٢	٢٠١	٤٠١	٤٠٧
٦١٢	٧٠٢	صنفر	صنفر	٦	١٠	٢٦	٤٧	٢٢٢	٢٨١	٢٠٠	٢٠٥	١٩	٢٧	١٢٠	١٢٤
٢١١٩	٢٠٢٤	٨١	٧٥	٥٢	٥٦	٤	٥	٦١	٧٠	٩٦٠	٩١٤	٨٢٥	٨٢٨	١٢٥	٨٦
١١٢٧	١١٥٨	٢٨	٤٨	٨	١٥	١	٢	٢٩	٤٨	٨٨٢	٨٧٨	صنفر	صنفر	١٥٩	١٦٧
٩٩٧	٩٠٢	٦٥	٤٩	١٨	٢٠	١٧	٢	٤٧	٥٠	٦٨٦	٦٢٥	٨٧	٨٧	٧٧	٦٩
١٤٦٤	١٤٧٢	٩٠	١٠٥	٨٩	٨٥	٥٠	٥٢	٢٢	٢٦	٧١٢	٦٧٧	٢٥٤	٢٨٢	٢٤٦	٢٢٦
٩٨٨٦	٩٨٤٧	٢٢٧	٢٩٢	٧٧٢	٦٢٥	٢٠٩٢	١٨٢٦	٢٢٦٨	٢٢٥٧	٢٢٢	٢٤٥	٥٤٢	٥٧٤	٢٦١١	٢٨١٧
٢٢٢٦٠	٢٢٧٢٠	٢٠٢١	١٤٧٨	٤٢١	٢٦١	١٢٩٨٤	١٥٥٥١	٢٢٢٢	٢٦٢٤	٢٤٦	٢٩٥	١٠٨٤٧	٨٧٥١	٢٩٠٩	٢٧٧٠
٢٠٦	٢٠٤	٢	٢	١٠	١٠	صنفر	صنفر	٩	٨	١٤٧	١٤٥	صنفر	صنفر	٢٧	٢٨
٩٢٨	٩٤٧	٢٨	٢٥	٥٦	٥٧	١٢	١٦	١٤	١٤	٦٢٧	٦٢١	٥٤	٥٦	١٢٨	١٤٢
٧٤١٢	٧٤٢٠	٢٠٦	١٩٧	١٠٥٧	٩٨٢	٤٠٩	٤٢٧	١٧٧	٢٠٨	٢٢٦٦	٢٦٠٢	١٠٤٥	١١١٢	١٧٩٢	١٩٠٠
١٢٨٢٦	١٢٢٤٧	٤٢٢	٤٨٥	٢١٢١	٢١٢٥	٨٦١	٨٧٨	٦٩٢	٧٠٢	١٦٦٦	١٦٧٩	٤٢٧٤	٤٥٥٨	١٧٠٨	١٨٠٤
٢٢٥٩١	٢٢٢٩١	٨٨٤	٩١٢	٨٨٠٠	٦٩١٩	١٢٩٠٧	١٤٤٥٩	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر
٢٤١	٢٢٨	٤	صنفر	١١	١٢	صنفر	صنفر	صنفر	صنفر	١٢٤	١٢٢	صنفر	صنفر	٩٢	٩٢
٢٠٥	٢٢٠	صنفر	صنفر	٨	٢١	٦	٦	٢٠	٢٢	١٢٢	١٢٦	١٠	١٠	٢٧	٢٥
١٠٢٤	١٠٢١	٢٤	٢٦	٢٢	٢١	٢	٢	٧	٨	٨٢٦	٨٠٢	٦	٧	١٢٦	١٤٤
٧١١١	٦٨٥٠	١١٩٨	١٢٢٩	٥٩١	٥٢٢	١٤٧	١٧٤	٢١٦	٢٩٩	١٨٩٨	١٧٦٢	٩٦٨	١٠٦٩	١٩٩٢	١٦٨٢
٥٠٠٤	٥٠٥٢	٤٢٧	٤٦١	٨٠١	٦٨٥	١٠٠٢	١٠٤٦	١١٦٨	١٢١٩	٤١٥	٤١٤	٨٥٧	٨٢٤	٢٢٢	٢٩٢
٢٦١	٢٥٢	١	١	٢١	١٢	صنفر	صنفر	٢	٢	١٦٠	١٥٦	٢	٨	٦٤	٧٠
٢٦٢٢	٢٨٢٤	٢٢٦	٢٤٧	١٩٥	٢٦٠	٥٢	١٢٧	٢٢٨	٢٦٧	١٦١٢	١٥٨٧	٤٢١	٤٤٢	٨٠٧	٧٩٢
٢٢٠	٢٢٥	صنفر	صنفر	صنفر	١٢	صنفر	صنفر	٦٦	٥٥	٦٤	٦٧	١	١	٨٩	١٠٠
١٦٩٧٢	١٧٦٠٢	٨٩٢	٩٦٠	٦٢١٤	٦٢٦٨	٢٠٩٠	٢٢٥٥	٢١٢	٢٠٥	١٨٧١	١٩٢٨	٢٨١٢	٢٨٧٧	٢٨٧٩	٢٩١٠
١١٦٨	١١٧٨	١٧١	١٦٥	١٠٥	١٠٧	٨	٨	٢١	٢٢	٤٤٧	٤١٢	١٢٨	١٢٦	٢٧٨	٢٨٨

المجموع		صندوق النقد الدولي		الديون القصيرة الأجل		الديون الخاصة		الديون المتعددة الأطراف				الديون الشائبة			
								التساهلية		غير التساهلية		التساهلية		غير التساهلية	
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥
١٤٨	١٥٩	صفر	صفر	١٠	١٢	٣٠	٣٦	٤١	٤٥	١٥	١٥	٧	٥	٤٥	٤٤
٢ ٦٤٤	٢ ٦٧٩	١٦١	١٦٧	٥٦٤	٥٥١	٣٦	٣٧	٧٠	٧٠	٧٤٤	٧٦٦	٣٠٧	٣١٠	٨١٢	٨٢٨
٤ ٢١٤	٤ ٣٧٥	١٢٠	٩٧	٢١٩	٢٨٧	١٤٥	١٩٩	٥٥٣	٦٣٥	٣٠	٢٨	٢ ٢٥٤	٢ ٢٦٨	٧٩٣	٧٦١
٤٥٢	٤٢٥	١٨	٢٦	٢٢	١٥	صفر	صفر	٢٢	٢٥	٣٠٦	٣٠٢	١	٣	٨٤	٥٤
٦ ٧٠٢	٥ ٨٧٢	٥٤٣	٦٤٩	٧٠٥	٦٢٥	٧١٩	٤٨٥	٢٦٩	٣٠٢	٢ ٨٤٩	٢ ٦٦٨	٦١	٨٨	١ ٠٥٧	١ ٠٥٤
٢ ٢٤٠	٢ ٢٤١	٨٢	٩٤	١٧٧	١٦١	٩٨	٨٢	٢٧٢	٢٥٢	١ ٧١٢	١ ٢٠٧	١٩٢	٢٠٢	١ ٢٠٥	١ ٢٤١
٢٨٣	٢٩٧	١٧	١٩	٤٣	٤٢	١٦	١٧	١٢	١٢	٨٧	٨٨	٥٠	٥٢	٥٧	٥٩
٩٢٧	٨٩٧	٨	٦	٧٢	٩٤	١	٣٢	١٨	٣٢	٣٦٥	٣٣٨	١٦٢	١٧٢	٣١٠	٢٢٤
٩ ٥١٥	٩ ٢٤٦	٧٢	٥١	١ ٧٥٩	١ ٠٣٦	١ ٠٠٢	١ ١٤٧	٨٩٨	١ ٠٦٧	٦٧٠	٦١١	٢ ١٤٧	١ ٩٤٤	٢ ٤٦٧	٢ ٤٩٠
١٥ ٧٦٦	١٥ ٤١٦	٥٠٢	٤٢٧	٥٠٢	٤٢٧	٥ ٩٣٣	٥ ٢٤٥	٢ ٢٣٤	٢ ٦٧٠	١ ٤٣١	١ ٢٨٠	١ ٧٤٤	٢ ٠٣٣	٢ ٣٧٨	٢ ٢٨٤
٥ ٢٤٠	٦ ٠٠٥	٢٨	١٩	٥٣٧	١ ٠٢٠	٨٦٦	٩١٣	٤٢٣	٤٤١	٢٥٢	٢٦٢	١ ٢٧٤	١ ٦١٨	١ ٧٥٠	١ ٧٢٢
٦ ٨١٢	٧ ٢٤٨	٢٢٧	٢٧٤	٥٢٤	٦٣٤	٩٥٢	١ ١٤١	٥٣٦	٦٦٦	٢ ٤٠٠	٢ ٢٤٧	٦١٧	٦٦٧	١ ٥١٧	١ ٦١٩
٢ ١٠٦	٢ ١٥٥	٢٢٥	٢٣٦	٦٧٢	٦٥٧	١٩٩	٢٠٨	٢٥٦	٢٧٧	١٦٨	١٧٦	٧٨	٨٠	٤٠٨	٤٢١
٦٥٤	٦٥٩	٢٤	٣٨	٩	٨	٢٤	٢٨	٩٦	٩١	٣٧١	٣٦٩	٢٧	٢٢	٨٥	٩٢
٢ ٠٢٠	٢ ٩٥٨	١٦٥	١٤٧	٧٩	٧٢	صفر	٢	٤١	٤٨	١ ٤٢١	١ ٢٤٩	٥٠	٣٧	١ ٢٦٤	١ ٢٠٢
٤ ١٧٦	٤ ٢٢٥	٧٢	٧٣	٥١٢	٥٤١	٨١	٨٨	١٥٤	١٥٤	١ ٤٥٥	١ ٥٣٦	١ ٢٠٥	١ ٢٢١	٦٩٥	٧١٢
٢١ ٤٠٩	٢٢ ٣٧٤	١٦	١٠٢	٢ ٢٤٧	٢ ٣٧١	١ ٤٨٢	٢ ٠٠١	٢ ٣٧١	٢ ٥٦٦	١ ٨٢٢	١ ٦٣٣	١ ٣٥٢	٦ ١٤٨	٢٢ ٠١٩	١٨ ٥٢٢
٢١ ٧١٧	٢٢ ٠٠٧			٢٢٨	٥٠٩	٥ ٧٩٨	٦ ٠٥٥	٥ ٨٥٩	٦ ١٥٥	٦٦٩	٦٣٤	٤ ٤٥٧	٥ ٠٦٦	٤ ٣٨٢	٤ ٥٢٦
٢ ٢١٢	٢ ٢٤٢	١١٩	١١٦	١٠٠	٤٤	٢٤	٢٨	١٠٩	١٣٥	١ ٦٦١	١ ٥٧٧	١٨	٢٢	٢٨١	٢٢١
٢ ٣١٢	٢ ٣١٩	١٠٧	١٠٠	١٨٣	١٧٢	٢٠	٨	١٩٠	٢٢١	٧٣٦	٦٩٤	١٦٥	١٦٣	٩٦١	٩٦١
١ ٨١٨	١ ٧٥٧	صفر	صفر	٤١٩	٣٤٢	٧٨٣	٧٥١	١٨٩	٢٠٢	٦٤	٦٧	٢٥	٢٣	٣٣٨	٣٧١
٥ ٨٤١	٥ ٧٥٢	١٨١	٢٠٢	١٨٥	٢٨٠	٧٠	٩٤	٨٩	٨٥	١ ٣٩٩	١ ١٩٢	٢ ٠٧٢	٢ ١٦٩	١ ٨٤٤	١ ٧٢٠
...
١ ٥٥٨	١ ٦٠٠	٥٢	٥٢	٤٤	٧١	١١٠	١٣٢	٤٤	٤٦	٨٥٠	٨٤٢	٢٥٩	٢٦٧	١٩٨	١٨٩
٢١ ٤٠٦	٢٤ ٠٩٢	صفر	صفر	٥ ٦٧٦	٥ ٦٥١	٧ ٠٨٦	٧ ٩٤٩	٤ ٠٦٨	٤ ٦٠٥	٤٢٥	٣٣٩	١٣ ٢٢٢	١٤ ٥١٠	٩٢٩	١ ٠٢٨
٢٧٠ ٢٢٤	٢٢٦ ٨٣٠	١٠ ٧٢٢	١٠ ٦٠٢	٢٩ ٧٤٨	٢٨ ٤٢٤	٦٦ ٠٢٣	٧١ ٧٤٦	٢٩ ٤١١	٣١ ٦٢٤	٤٣ ٨٤٤	٤١ ٩٤٤	٥٦ ٤٣١	٦٢ ٢٥٩	٧٢ ٩٩٨	٧٠ ٢٢٩ ^(١)

المصدر: البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، ١٩٩٨، (واشنطن العاصمة)، الجداول القطرية.

(أ) أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتونس والجزائر ومصر والمغرب.
